# قياس كفاية رأس المال "في المصارف الأهلية"
## دراسة تطبيقية في مصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل

**الاستاذ المساعد سعاد عبدالفتاح محمد**

**الاستاذ المساعد مثال مرهون مبارك**

**المدرس رعد فاضل بابان**

**معهد الادارة الرصافة**

**مقدمة:**

تواجه المصارف الأهلية تحديات عديدة منها حماية الأموال المودعة لديها وزيادة ثقة المتعاملين معها عن طريق تطبيقها لمعيار كفاية رأس المال الذي وضعه البنك المركزي العراقي.

ويحاول هذا البحث التأكد من إن المصارف الأهلية (مصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل) مطبقا لمعيار كفاية رأس المال المعتمد من قبل البنك المركزي العراقي.

وقد تضمن البحث ثلاثة فصول، الفصل الأول تناول الإطار العلمي لمنهجية البحث والجانب النظري، أما الفصل الثاني فقد تناول الجانب العملي حيث تضمن كيفية تطبيق معيار كفاية رأس المال في المصرف المعني، والاستنتاجات والتوصيات.

## الفصل الأول الإطار العلمي للبحث

**أولاً: منهجية البحث:-**

**مشكلة البحث:-**

نظرا لما يمثله رأس المال من أهمية في وقاية المصارف من المخاطر وحماية الأموال المودعة. لهذا وجد معيار لقياس كفاية رأس المال وضعه البنك المركزي، وبذلك فأن مشكلة البحث تتضح من خلال مدى إمكانية استعمال هذا المعيار في قياس وتحليل رأس المال. ونظراً لان عينة البحث هي (مصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل) ولزيادة الثقة بالتعامل مع هذا المصرف فالمشكلة تركزت على موضوع كفاية رأس المال الممتلك لتغطية خسائره المتوقعة.

**أهمية البحث:-**

تبرز أهمية البحث في كون المصارف الأهلية تحتل دوراً حيويا في التنمية الاقتصادية ولديمومتها وإبقائها على هذا الدور يجب ان تحضى برأس مال كافٍ وضمن معايير كفاية رأس المال لمواجهة المخاطر التي تتعرض لها المصارف. ومن هذا المنطلق يأتي هذا البحث محاولاً معرفة مدى تطبيق المصارف لمعيار كفاية رأس المال المعتمد عن البنك المركزي العراقي.

**هدف البحث:-**

يهدف البحث إلى التأكد من ان المصارف الأهلية، (مصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل) مطبق لمعيار كفاية رأس المال المعتمد من قبل البنك المركزي العراقي.

**حدود البحث:-**

المكانية:- مصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل.

الزمانية:- 2011م.

**ثانياً: الجانب النظري:-**

مفهوم رأس المال (Capital concept):-

يقصد برأس المال في المنشآت المالية الخاصة المساهمة بأنه (مجموع قيمة الأسهم العادية مضافا إليها الاحتياطات، التي تمثل إرباحاً متولدة في أعوام سابقة ثم تقرر الإدارة احتجازها. ويعرف كذلك بأنه مجموع الأموال التي يحصل عليها المصرف أو المنشآت المالية من أصحاب المشروع من بدء تأسيسه أو تكوينه وأية إضافات أو تخفيضات قد تطرأ عليها من فترات لاحقة) (الحسين والدوري 2008: ص81).

ولمصطلح رأس المال بالنسبة للمصرفيين وغيرهم من المنافسين معنى خاص فهي تشير أساساً إلى (الأموال المساهم بها أو المشترك بها من قبل المالكين للمنشأة المالية) (rose & hudgins 2008: P475).

ويعمل رأس المال على إسناد المصرف وتوثيق موقفه المالي في مواجهة المخاطر التي يتعرض لها.

ولابد من الإشارة إلى ان الكثير من الاقتصاديين والماليين اتفقوا على ان (رأس المال هو عبارة عن الموجودات الصافية للمصرف وتضم الاستثمارات الأصلية إضافة إلى المكاسب والإرباح والبعض حدده على انه مجموعة قيمة الأسهم العادية يضاف إليها الاحتياطات على اعتبار أنها إرباح متولدة لسنوات سابقة) (الشمري 2009: ص175).

**وظائف رأس المال:-**

يعتبر رأس المال في المصارف وسيلة لحماية المودعين من احتمالات الإفلاس وكذلك لتمكين المصرف من تحمل الخسائر المتوقعه والقدرة على امتلاك أصول ثابتة جديدة مما يعزز ثقة الجمهور وثقة الدائنين بالمصرف ويمكن القول إن وظائف رأس المال في المصارف لها سمة معينة تختلف عن بقية منشآت إدارة الإعمال ويمكن تحديدها فيما يلي:-

1 . وظيفة الحماية لأموال المودعين:-

أن أهم وظائف رأس المال في البنوك هو حماية أموال المودعين من أي خسارة متوقعه يمكن أن يتعرض لها المصرف فكما هو معلوم فأن المصارف بشكل عام تعمل في بيئة تتعرض إلى درجة عالية من عدم التأكد الأمر الذي ينشأ منه تعرفها لمخاطر عديدة.

إذ تمول الودائع ما يقرب من نسبة 15% من أصول المصرف التجاري لذلك فان الوظيفة الأساسية للجزء الرئيس من حقوق الملكية هي لحماية أموال المودعين من مخاطر الانخفاض في قيمة هذه الأصول. ويعنى ذلك الأداء الكامل لأصول المودعين. ان وظيفة رأس المال لاتقتصر على الحماية لضمان أموال المودعين في حالة التصفية بل هي قدرة المصرف على أداء التزاماته فيزيد أصول إضافية بحيث يستطيع رغم تعرضه للخسائر ان يمارس وظائفه (البديري 2003: ص60).

2 . الوظائف التشغيلية:-

ان رأس المال يقدم أو يوفر الأموال التي تحتاجها المؤسسة المالية للحصول على رخصة التنظيم وتشغيلها قبل الحصول على الأموال من مصادر أخرى وان المؤسسة الجديدة تحتاج إلى أموال للبدء في الحصول على تسهيلات الأرض، البناء، الإيجار، شراء المعدات وتعيين الموظفين قبل الافتتاح (rose & hudgins 2008: P476).

3 . تمويل المباني والتجهيزات الرأسمالية التي يستخدمها المصرف:-

حيث لاتمول هذه البنود عن طريق الودائع ولكنها تمول عن طريق رأس المال المدفوع تمثل أصولاً ثابتة لاتحول إلى نقدية إلا عند التصفية، ورأس المال هو البند الوحيد الذي لايتم إداءه إلا عند تصفية المصرف (البديري 2003: ص61).

4 . تمويل النشاط الاقراضي والاستثماري:-

ان رأس مال المصرف هو كل ما يملكه المصرف الجديد عند افتتاحه أول مرة. لهذا السبب، ولان المصرف الجديد يصعب عليه في بداية نشأته الحصول على الأموال من مصادر أخرى غير رأس المال وما قد يرد إليه من ودائع، فان لرأس المال الدور الأساسي لتمويل النشاط الاقراضي والاستثماري للمصرف خلال الفترة الأولى من نشأته (اللوزي وآخرون 1997: ص128).

**كفاية رأس المال ومعاييـــر القيـــاس:-**

يعد موضوع كفاية رأس المال من ابرز المواضيع التي تهتم بها المصارف والأجهزة الرقابية لما له من اثر على إدارة المصرف وحماية ممتلكاته وأموال المودعين.

يقصد بكفاية رأس المال: (الطرق التي يستعملها مالكو المصرف وإدارته لتحقيق نوع من التوازن بين المخاطر التي يتوقعها المصرف من جهة وحجم رأس المال من جهة أخرى) (السعودي 1999: ص 140) ومنها يمكن التعرف على ملاءة المصرف وقدرته على تحمل الخسائر المحتملة. لذلك تُستخدم في مجال دراسة وتحليل كفاءة المصارف مجموعة كبيرة من المؤشرات المالية. وانطلاقا من فلسفة التحليل المالي فأنه يمكن إجراء المقارنات المختلفة، سواء على صعيد سلسلة زمنية أي ما يطلق عليه الأداء التاريخي ومن خلال المقارنة مع مؤشرات مالية سائدة في السوق تمثل مؤشرات القطاع الذي تعمل فيه المنشأة، أو المقارنة مع منشأة أو أكثر متماثلة في النشاط أو الحجم. فضلاً عن إمكانية اعتماد هذه المؤشرات في إجراء المقارنة مع أقوى المنافسين في السوق المالي والمصرفي، (وهو ما يطلق عليه بالمقارنة المرجعية) (الحسين والدوري 2008: ص85).

ويجب إن لانخلط بين الكفاءة والملاءة فمن الناحية المحاسبية نقصد بالملاءة أن المطلوبات اقل من الموجودات فنقول إن هناك عدم ملاءة في المصرف إذا كانت المطلوبات تفوق الموجودات بحيث يكون رأس المال قد تأكل وأصبح سالباً بسبب الخسائر المتراكمة مما يؤدي إلى التصفية القانونية إما الجهات التي تهتم بكفاية رأس المال هم المساهمون والبنوك المركزية والمودعون.

أن الغرض من معايير كفاية رأس المال المصرفي هو التأكد من أن المصرف يحتفظ بحد أدنى من أمواله الذاتية لمواجهة تلك المخاطر التي يتعرض لها بغية استيعاب أية خسائر قد تصاحب نشاطه مع إعطاء أصحاب المصارف والمدراء حافزاً لإدارة المصرف على نحو سيلم.

ومن هذه المعايير أو المؤشرات ما يأتي:-

1 . نسبة رأس المال إلى مجموع الموجودات:-

يقصد برأس المال مقدار حق الملكية الذي يمتلكه المصرف التجاري وتقيس النسبة الناشئة عن هذه العلاقة المدى الذي يذهب إليه المصرف التجاري في اللجوء إلى حقوق الملكية لديه في تمويل الموجودات، فهذه العلاقة تعبر عن كفاءة رأس المال كما حددته لجنة بازل. ويتم حساب هذه النسبة في العلاقة الآتية:-

وكلما زادت النسبة كلما أعطت دلالة واضحة على متانة رأس المال الذي يمتلكه المصرف وان هذه الأموال الممتلكة سوف تكون كافية لامتصاص أي خسائر قد يتعرض لها المصرف (الزبيدي 2004: ص56).

2 . معدل حقوق الملكية إلى الأصول الخطرة:-

$$\text{نسبة الملاءة} = \frac{\text{حق الملكية}}{\text{مجموع الموجودات}} \times 100$$

إذ يرى الكثيرون ضرورة استخدام معدل الأصول الخطرة بدلاً من معدل حقوق الملكية/ الودائع ويحسب معدل الأصول الخطرة بقسمة حقوق الملكية على إجمالي الأصول مطروحاً منها الأصول السائلة. ومن أمثلة الأصول الخطرة: القروض بضمان أو بدون ضمان والأوراق المالية الأخرى (الاستثمارات طويلة الأجل والأصول الأخرى التي تكتنفها درجات مخاطرة عالية). وبنظرة خاصة لهذه الأصول نكتشف أنها أصول غير سهلة التحويل إلى نقدية، حيث يتطلب الأمر محاولة بيع الأوراق المالية غير الحكومية (أسهم وسندات) دون خسائر. وفي الوقت نفسه نجد انه من غير اليسير تحصيل القروض فوراً، كما ان التصرف في الأصول الأخرى (الأصول الثابتة غالباً) قد يأخذ وقتاً حتى ولو لم يحقق خسائر عند البيع (البديري 2003: ص58).

وبحسب معدل حق الملكية إلى الأصول الخطرة وفق المعادلة الآتية:-

$$\text{معدل حق الملكية إلى الأصول الخطرة} = \frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{الأصول الخطرة وغير السائلة}} \times 100$$

3 . نسبة رأس المال الممتلك إلى الاستثمارات في الأوراق المالية:-

يقيس هذا المعيار مدى قدرة المصرف على استخدام رأسماله لمواجهة الخسائر الناتجة عن الاستثمار من غير المساس بأموال المودعين فإذا كانت هذه النسبة ضعيفة فان هذا يعني ان المصرف قد اعتمد على الودائع في تحميل الخسائر لذا سميت بهامش الأمان في مقابلة مخاطر الاستثمارات وتستثنى منها حوالات الخزينة والأوراق المالية الحكومية القصيرة الأجل لعدم وجود مخاطر فيها وتستخرج هذه النسبة بالمعادلة الآتية:- (الجميل 2002: ص51).

$$\text{معيار كفاية رأس المال} = \frac{\text{رأس المال الممتلك}}{\text{إجمالي الاستثمار في الأوراق المالية}} \times 100$$

4 . نسبة رأس المال الممتلك الى الودائع:-

وتنص هذه النسبة على عدم زيادة مجموع الودائع على عشرة أمثال رأس المال: أي عدم تجاوز النسبة (1 10) : كحد أقصى. والأساس الذي تقوم عليه هذه النسبة هو مدى القدرة على التحكم في المخاطر الناتجة عن زيادة الودائع عن 10%. وتعد مقياساً ملائماً لقياس كفاية رأس المال. وكلما زادت الودائع التي تتسلمها المصارف عن هذا الحد زادت مخاطر المصرف تجاه المودعين، إذ يصبح رأس المال غير كاف لمواجهة ما يسحب من الودائع. وتستخرج هذه النسبة بالصيغة الآتية:- (الشماع 2004: ص116).

$$\text{معيار كفاية رأس المال} = \frac{\text{رأس المال الممتلك}}{\text{الودائع}} \times 100$$

## الفصل الثاني الجانب العملي

معيار رأس المال المعتمد من قبل البنك المركزي العراقي:-

استناداً إلى التعليمات رقم 4 لسنة 2010 (تعليمات تسهيل تنفيذ قانون المصارف رقم 94 لسنة 2004 الفصل الخامس عشر معيار كفاية رأس المال).

يتحدد بالمواد التالية: (جريدة الوقائع العراقية عدد 4172 لسنة 2011).

المادة (17):-

يجب على كل مصرف ان يحتفظ بنسبة كفاية رأس المال لاتقل عن 12% (أثنى عشر بالمائة) وتحتسب على أساس الميزانية الموحدة لكل من الإدارة العامة وفروع المصرف داخل وخارج العراق والمؤسسات المالية التابعة له، على ان لايقل مبلغ الأموال الخاصة في أي حال من الأحوال عن مبلغ رأس المال المحدد في قانون المصارف. مع حق البنك المركزي العراقي فرض نسبة أعلى لكفاية رأس المال لأي مصرف كان إذا ما تطلبت الضرورة ذلك.

المادة (18):-

تعني نسبة كفاية رأس المال، النسبة الناتجة عن قسمة الأموال الخاصة الذاتية المنصوص عليها في المادة (20) من هذه التعليمات الظاهرة في البسط إلى مجموع العناصر الظاهرة في المقام في معادلة كفاية رأس المال وهي:-

$$\text{نسبة كفاية رأس المال} = \frac{\text{رأس المال الأساسي + رأس المال المساند}}{\text{صافي الموجودات المرجحة بالمخاطر داخل الميزانية +}} \times 100$$

$$\text{صافي الموجودات المرجحة بالمخاطر خارج الميزانية + مخاطر التسويق}$$

$$\text{نسبة كفاية رأس المال} = \frac{\text{راس المال الأساسي + رأس المال المساند}}{\text{صافي الموجودات المرجحة بالمخاطر داخل الميزانية + صافي الموجودات المرجحة بالمخاطر خارج الميزانية + مخاطر التسوق}} \times 100$$

المادة (19):-

يقصد بعناصر ومكونات معادلة احتساب نسبة كفاية رأس المال المنصوص عليها في المادة (18) من هذه التعليمات كالأتي:-

**أولاً:** رأس المال الأساسي:-

مجموع الموارد المالية الأساسية للمصرف وتتألف من:-

أ . رأس المال المدفوع.

ب . الاحتياطي القانوني.

جـ . علاوة إصدار الأسهم.

د . الإرباح المدورة غير الموزعة المتحققة من السنوات السابقة.

هـ . الاحتياطات الأخرى (إعادة تقييم الموجودات الأجنبية، المبالغ المخصصة لإغراض التوسعات المستقبلية في المصرف).

و . صافي إرباح السنة الماضية والتي لم يتم إضافتها إلى الإرباح المدورة والموافق عليها من مراقب حسابات المصرف. إلا أنها لم تعرض بعد في اجتماع الهيئة العامة للمصرف.

**ثانياً:** ينزل من رأس المال الأساسي ما يأتي:-

أ . رأس المال الغير مسدد.

ب. صافي المساهمات في المصارف والمؤسسات المالية .

جـ . صافي الموجودات الثابتة غير المادية (الشهرة).

د. صافي الخسائر الدفترية لغاية نهاية المدة الحالية.

هـ . صافي الخسائر غير المتحققة لاستثمارات المصرف.

و . النقص في الاحتياطات المقررة على القروض والموجودات الأخرى.

ز . المبالغ الممنوحة إلى كبار المساهمين وأعضاء مجلس إدارة المصرف أو المستعملة منهم، أيهما اكبر.

**ثالثاً:** رأس المال المساند:-

ويقصد به الأموال التي تدعم رأس المال الأساسي والتي لا تكون متأتية من نشاط المصرف الاعتيادي وإنما من موارد أخرى نقدية وغير نقدية تتألف من:-

أ . نسبة (50%) خمسين من المائة من فروقات إعادة تقييم العقارات التي يوافق على إعادة تقييمها البنك المركزي العراقي.

ب . نسبة (50%) خمسين من المائة من الإرباح غير المتحققة على محفظة الأوراق المتوفرة للبيع.

جـ . الديون المقترضة من الغير بعد استحصال موافقة الهيئة العامة للمصرف والتي ينص في عقدها:-

1 . عدم تسديد الديون إلا حسب رغبة المصرف المقترض بعد مضي (5) خمس سنوات من تحقق الدين.
2 . تأجيل دفع الفائدة المستحقة عليها إذ لم يتوافر لدى المصرف إرباح كافية أو سيولة كافية.
3 . ان لا تتجاوز نسبة الفوائد المدفوعة على هذه القروض النسبة التي يدفعها البنك المركزي العراقي على إيداعات المصارف لديه بفوائد.
4 . ان تستخدم هذه القروض والفوائد المستحقة عليها لتعويض خسائر المصرف.
5 . ان لا تسدد هذه الديون إلا بعد دفع جميع الودائع وديون الغير عند تصفية المصرف ويتم إعداد الجداول المتعلقة باحتساب الأموال الخاصة الصافية وفقا للنماذج التي يعدها البنك المركزي العراقي.

**رابعاً:** صافي الموجودات المرجحة بالمخاطر داخل الميزانية وهي:-

أ .يقصد بها جميع عناصر الموجودات داخل الميزانية مطروحا منها قيمة الضمانات المقبولة والمنصوص عليها في المادة (12) من هذه التعليمات.

ب. يقوم المصرف بتعبئة المعلومات وفقا للنماذج التي يعدها البنك المركزي العراقي لاحتساب صافي الموجودات المرجحة بالمخاطر داخل الميزانية.

**خامساً:** صافي الحسابات المرجحة بالمخاطر خارج الميزانية:-

وهي صافي الحسابات المسجلة خارج الميزانية بعد تخفيض الضمانات المرتبطة بها وبعد تحويلها بنسب التحويل الخاصة بها ومن ثم تحميلها بنسب الترجيح الخاصة لكل نوع من الحسابات والمعتمدة في النماذج التي يعدها البنك المركزي العراقي.

سادساً: مخاطر السوق:-

وهي المخاطر التي يواجها المصرف عن الأدوات المالية المحتفظ بها للمتاجرة والتي تنتج عن تغيير أسعار الفائدة وأسعار الأسهم وأسعار مراكز العملات الأجنبية وتتألف من:-

أ . مخاطر السوق المحددة لأسعار الفائدة للأدوات المالية المحتفظ بها لإغراض المتاجرة.
ب . مخاطر السوق العامة لأسعار الفائدة للأدوات المالية المحتفظ بها لإغراض المتاجرة.
جـ . مخاطر السوق المحددة لأسعار الفائدة للأدوات المالية المحتفظ بها لإغراض المتاجرة والمتعلقة بالجهة المصدرة لهذه الأسهم.
د . مخاطر السوق العامة المحتفظ بها للمتاجرة.
هـ . مخاطر مراكز العملات الأجنبية.

المادة (20):-

تحتسب نسبة كفاية رأس المال وفق الأتي:-

أولاً: يجب ان لا تزيد الأموال الخاصة (المساندة) على إجمالي قيمة الأموال الخاصة الأساسية لدى المصرف.

ثانياً: ان لا يزيد مجموع الديون المقترضة من المصرف المذكور آنفاً المنصوص عليها في الفقرة (جـ) من البند ثالثا من المادة (19) من هذه التعليمات بنسبة (50%) خمسين من المائة من الأموال الأساسية لديه، على ان يطرح منها (20%) عشرون من المائة سنويا بعد كل سنة من السنوات التي تسبق استحقاقها والبالغة (5) خمس سنوات.

ثالثاً: لايحتسب ضمن الأموال المساندة فروقات إعادة التقويم إذا لم يتم تقييم العقارات من قبل مكتب خبرة متخصص بشرط موافقة المدقق الخارجي للمصرف على ان يكون التقييم صحيحاً وواقعياً.

كيفية تطبيق معيار كفاية رأس المال في مصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل:-

**جدول رقم (1)**جدول أوزان المخاطر للبنود داخل الميزانية (المبالغ لاقرب ألف دينار)

| ت | الموجودات | الرصيد(1) | الوزن الترجيحي لدرجة المخاطرة(2) | الاصول الخطرة المرجحة (3)(1*2) |
|---|---|---|---|---|
| 1 | النقود والمسكوكات بالعملة العراقية | 9312986 | صفر | |
| 2 | السبائك والمسكوكات الذهبية الطليقة | | صفر | |
| 3 | الحساب الطليق لدى البنك المركزي العراقي | 12398704 | صفر | |
| 4 | أرصدة الغطاء القانوني للودائع لدى البنك المركزي العراقي | 12097987 | | |
| 5 | الاستثمارات في حوالات خزينة جمهورية العراق | | صفر | |
| 6 | السندات : 1- سندات حكومة العراق<br>2- سندات مكفولة من قبل حكومة العراق | | صفر | |
| 7 | التسهيلات النقدية المضمونة بودائع نقدية100% | | صفر | |
| 8 | التسهيلات النقدية للقطاع الحكومي (الممول مركزيا) | | صفر | |
| 9 | الاوراق النقدية بالعملة الاجنبية. | 4735174 | %10 | 473517 |
| 10 | أسهم بالقيمة الاسمية [1] | 4384288 | %10 | 438429 |
| 11 | موجودات نقدية أخرى [2] | 606223 | %20 | 121245 |
| 12 | الارصدة الجارية المدينة مع المصارف العاملة في العراق. | 4974168 | %20 | 994834 |
| 13 | الارصدة المدينة خارج العراق[3] | 49126548 | %20 | 982531 |
| 14 | التسهيلات النقدية للقطاع الاشتراكي الانتاجي الممول ذاتيا، وكذلك تسهيلات المنشآت التي لايتضمنها قانون الموازنة (لمدة سنة فأقل). | | %20 | |
| 15 | التسهيلات النقدية المضمونة من قبل الحكومة للمصارف الاختصاصية وغيرها. | | %20 | |
| 16 | التسهيلات النقدية المضمونة للقطاع المختلط | | %20 | |
| 17 | أسهم مشتراه بالقيمة السوقية | | %50 | |
| 18 | التسهيلات النقدية للقطاع الاشتراكي الممول ذاتيا وكذلك تسهيلات المنشأه التي لايتضمنها قانون الموازنة (التسهيلات التي مدتها أكثر من سنة) | | %50 | |
| 19 | التسهيلات النقدية المضمونة للمصارف التجارية | | %50 | |
| 20 | التسهيلات النقدية المضمونة للمؤسسات المالية الوسيطة | | %50 | |
| 21 | التسهيلات النقدية المضمونة للقطاع التعاوني | | %50 | |
| 22 | التسهيلات النقدية المضمونة للقطاع الخاص | 163725251 | %50 | 81862628 |
| 23 | التسهيلات النقدية المضمونة الى العالم الخارجي | | %50 | |
| 24 | التسهيلات النقدية غير المضمونة للقطاع المختلط | | %50 | |
| 25 | الذهب غير الطليق | | %100 | |
| 26 | السندات غير المكفولة من قبل الحكومة | | %100 | |
| 27 | التسهيلات النقدية غبر المضمونة من قبل الحكومة للمصارف الاختصاصية وغيرها | | %100 | |
| 28 | التسهيلات النقدية غير المضمونة للمصارف التجارية | | %100 | |
| 29 | التسهيلات النقدية غير المضمونة للمؤسسات المالية الوسيطة | | %100 | |
| 30 | التسهيلات النقدية غير المضمونة للقطاع التعاوني | | %100 | |
| 31 | التسهيلات النقدية غير المضمونة للقطاع الخاص | 18191695 | %100 | 18191695 |
| 32 | التسهيلات النقدية غير المضمونة إلى العالم الخارجي | | %100 | |
| 33 | الموجودات الثابتة بعد تنزيل الاندثار المتراكم | 28399460 | %100 | 28399460 |
| 34 | الموجودات الأخرى | 14912858 | %100 | 14912858 |
| | | | | 143366641 |
| | مجموع الموجودات الخطرة المرجحة داخل الميزانية | | | 155219976 |

[1] (استثمارات).
[2] (موجودات نقدية وسلف مستديمة).
[3] (بنوك أجنبية).
[1] الائتمان النقدي × 90%.
 الائتمان النقدي × 10%.
 سلف + نفقات + تأمينات.

**جدول رقم (2)** أوزان المخاطر للبنود خارج الميزانية

| ت | اسم الحساب | الرصيد الاجمالي للبنود خارج الميزانية (1) | التأمينات النقدية (2) | صافي القيمة (2-1) (3) | معامل التحويل النسبة/المبلغ (4) | نسبة درجة المخاطرة من التحويل (5) | الوزن الترجيحي لدرجة المخاطرة (4-5) (6) | البنود خارج الميزانية الخطرة مرجحة (3-6) (7) |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | الاعتمادات السندية بضمان البضائع | 12777934 | 25486 | 13752448 | %20 2750490 | | | |
| 2 | الكفالات خطابات الضمان بكافة أنواعها بمسؤلية القطاع الخاص | 477850888 | 30542130 | 447308758 | %100 447308758 | %100 | %100 | |
| 3 | الحوالات الخارجية المقبولة والتزامات الدفع الآجل | | | | | | | |

مجموع الموجودات الخطرة خارج الميزانية = 2750490 + 447308758

= 450059248

**جدول رقم (3)** جدول رأس المال

(المبالغ لأقرب ألف دينار)

| رأس المال | يطرح من رأس المال الأساسي | الصافي |
|---|---|---|
| 1- رأس المال الاساس | | |
| أ- رأس المال المدفوع | 76000000 | |
| ب-كافة الاحتياطات المعلنة | 2086895 | |
| ج-الارباح الغير الموزعة | 10402354 | |
| د-حقوق الاقلية | | |
| مجموع رأس المال الاساسي | 88489249 | صافي رأس المال الاساسي |
| 2 - رأس المال المساند | يطرح من رأس المال المساند | الصافي |
| أ-احتياط إعادة التقييم | | |
| ب-التخصيصات العامة | 10349024 | |
| ج-السندات والادوات الاخرى ذات الصفات المشتركة بين رأس المال والدين | | |
| د-الديون المساندة التي تزيد أجلها عن (5) سنوات | | |
| مجموع من رأس المال المساند | 10349024 | صافي رأس المال المساند |
| إجمالي رأس المال | 98838273 | صافي رأس المال |

$$\text{معيار كفاية رأس المال} = 100 \times \frac{10349024 + 88489249}{450059248 + 155219976}$$

$$\text{معيار كفاية رأس المال} = 100 \times \frac{98838273}{605279224}$$

= 16.3%

نلاحظ من تطبيق معادلة معيار كفاية رأس المال إن نسبة كفاية رأس المال في مصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل هي 16.3% وهي أعلى من النسبة المحددة من قبل البنك المركزي والبالغة 12% وهذا يدل على ان المصرف يسعى جاهداً إلى تطبيق معايير كفاية رأس المال وفقاً لتوجيهات البنك المركزي العراقي.

## الاستنتاجات والتوصيات

**الاستنتاجات:-**

أظهرت نتائج البحث إن مصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل قد نجح خلال هذه المدة في تطبيق معيار كفاية رأس المال المعتمد من قبل البنك المركزي العراقي، حيث بلغت النسبة (16.3%) قياساً بالنسبة المحددة (المعقولة) (12%).

**التوصيات:-**

1 . ضرورة اهتمام المصارف الأهلية بإفراد إدارة خاصة للمخاطر تتولى إتباع وتبني الأساليب الحديثة والعلمية في تحديد وإدارة وتقييم المخاطر المصرفية. للوصول إلى النسبة المحددة والمقبولة لمعيار كفاءة رأس المال والمعتمدة من قبل البنك المركزي العراقي من خلال رفع التقارير والتوصيات الخاصة باستراتيجيات إدارة مخاطر الائتمان والسوق والسيولة والتشغيل أي المراقبة المستمرة والتأكيد على المخاطر المتعلقة بإعمال المصرف تبقى دائماً تحت السيطرة.

2 . زيادة رأس مال المصارف الأهلية بما يواكب مواجهة المخاطر المصرفية المحتملة وتطبيق معيار كفاية رأس المال(*)، ويمكن ان تكون هذه الزيادة عن طريق اندماج المصارف الأهلية الصغيرة مع بعضها للوصول إلى كيانات كثيرة قادرة على المنافسة فيما بينها لتحقيق النسبة المطلوبة والمحددة من قبل البنك المركزي العراقي، وتطبيق توجيهات البنك المركزي العراقي الذي يطالب المصارف الأهلية بزيادة رأس مالها وجعله (250) مليار دينار عراقي نهاية الثلاث سنوات القادمة واعتباراً من السنة الحالية.

3 . عقد ندوات ومحاضرات للمختصين العاملين بالمصارف لتعريفهم بالتعديلات الجديدة (مقررات بازل 2) ومشاركة المصارف العراقية في المؤتمرات والندوات التي تعقدها المؤسسات الدولية لهذا الغرض.

4 . على المصارف الأهلية تحديد سقوف التسهيلات النقدية الغير مضمونة للقطاع الخاص مما يؤدي إلى تقليل الموجودات الخطرة، المرجحة داخل الميزانية وبالتالي يرفع من نسبة معيار كفاية رأس المال.

(*) هناك توجه لزيادة رأس المال مصرف الاقتصاد والاستثمار الحالي والبالغ(76) مليار دينار عراقي وجعله(100) مليار دينار عراقي نهاية سنة 2011.

## المصادر:-

1 . السعودي، جميل الزيداني، أساسيات في الجهاز المالي– المنظور المالي الطبعة الأولى وائل للطباعة والنشر 1999 عمان الأردن.
2 . البديري، حسين جميل، البنوك مدخل محاسبي وأداري الطبعة الأولى مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع 1997.
3 . الزبيدي، د. حمزة محمود إدارة المصارف، ستراتيجية تعبئة الودائع وتقديم الائتمان، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع الطبعة الأولى 2004.
4 . الشماع، د. خليل حمد، المصرفية الأكاديمية العربية للعلوم المالية المصرفية، الجزء الأول عمان 2004.
5 . الجميل، سرمد كوكب، المؤسسة العربية المصرفية التحديات والخيارات في عصر العولمة، سلسلة الدراسات الإستراتيجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى أبو ظبي– الإمارات 2002.
6 . اللوزي، سليمان احمد وآخرون، إدارة البنوك، دار الفكر للطباعة والنشر البتراء 1997.
7 . الشمري، صادق راشد، إدارة المصارف: الدافع والتطبيقات العملية الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان 2009.
8 . الحسين، د. فلاح حسن، الدوري، د. مؤيد عبد الرحمن إدارة البنوك دار وائل للنشر 2008.
9 . التقارير والجداول الخاصة بالمصرف لغاية 2011/6/30.
10 . جريدة الوقائع العراقية، العدد 4172 لسنة 2011.

المصادر الأجنبية:-

- Rose & hudgins, bank management & firancial Services, mc grow_ hill, seventh edition 2008.